

## الدرس السابع والسبعون

### العاشر: شرط الحياة

وهو أحد الشروط المذكورة للمفتي، فلا يجوز تقليد الميت، وهذا الشرط يختص به الفقه الشيعي حيث إنّ فقهاء السنة لا يرون مانعاً من تقليد الميت، وهناك بعض الاخباريين أيضاً ومنهم الميرزا القمي يرون جواز تقليد الميت.

وفي البداية نستعرض الأقوال في المسألة، ثم نذكر نظرية الميرزا القمي والمحدثين، ثم نبحث في جواز تقليد الميت ابتداءً ودواماً.

#### الأقوال في المسألة:

يمكن القول بوجود خمسة أقوال في هذه المسألة:

الأول: وهو المشهور من علماء الشيعة حيث ذهبوا إلى عدم جواز تقليد

## صفحة 232

الميت مطلقاً لا ابتداءً ولا استدامة.

الثاني: القول بالجواز مطلقاً ابتداءً واستدامة، وهو ما ذهب إليه الميرزا القمي في جامع الشتات، حيث ذكر في مقام الجواب عن سأله عن جواز الرجوع إلى فتوى ابن أبي عقيل: الأقوى عندنا جواز تقليد الميت بحسب الابتداء.

الثالث: وهو ما ذهب إليه كثير من المتأخرین من عدم جواز تقليد الميت ابتداءً وجوازه استدامة.

الرابع: ما ذهب إليه العلامة والمحقق الارديبيلي وآخرون من عدم جواز تقليد الميت في صورة وجود المجتهد الحي ويجوز مع عدم وجوده.

الخامس: ما ذهب إليه الفاضل التونسي من أنّ الميت إذا أفتى من خلال منطوق النصوص جاز تقلیده، ولكن إذا استظرف الفتوى من الأدلة وأفتى بما فهمه منها فلا يجوز.

ويمكن القول بأنّ القول الرابع والخامس خارج عن محل النزاع، لأنّ الرابع يفترض عدم جود المجتهد الحي، وهو خارج عن فرض المسألة، وهكذا بالنسبة إلى الخامس لأنّه تفصيل في أصل مسألة جواز التقليد لا فيما نحن فيه.

## التحقيق في قول الميرزا القمي:

و قبل الورود في تفاصيل المسألة لابد من التحقيق في كلام الميرزا القمي وكلام الأخباريين حيث لا يتعلّق كلامهم بأصل المسألة، والميرزا القمي من القائلين بالانسداد وأنّ على الشخص العامي أن يتبع الظن من كما هو مدلول دليل الانسداد، أي القول بحجّية الظن سواء حصل له الظن فتوى الحي أو الميت.

## كلام السيد الخوئي (رحمه الله):

فقد ذكر في التنقيح أنَّ كلام الميرزا القمي مخدوش من جهة المبني ومن جهة

## صفحه 233

البناء، فاماً من جهة المبني فقد أثبتنا في الأصول عدم الانسداد، لأنَّ دليل الانسداد يتوقف على أمرین، وكلاهما باطل، أحدهما أنَّ الظواهر حجّة لخصوص المقصودين بالإفهام، وقد أثبتنا في محله حجّة الظواهر مطلقاً، الآخر خبر الواحد وقد أثبتنا حجّيته ومعه لا مجال للقول بالانسداد.

وأماماً من جهة البناء فعلى فرض صحة مبني الانسداد، إلا أنَّ النتيجة باطلة، لأنَّه كيف يحصل الظن للعامي بالحكم الشرعي الواقعي؟ لأنَّه لا طريق إلى النصوص والأدلة الشرعية فلا يحصل لديه ظن، فلا معنى لأن يكون الظن لديه حجّة، ودليل الانسداد يقرر حجّية الظن لخصوص المجتهد، واختلاف الفقهاء يؤدّي إلى عدم حصول الظن للعامي إلا في صورة وجود شهرة فتوائية.

## كلام الشيخ اللنكراني:

أماماً سماحة الوالد فقد ذكر في تفصيل الشريعة<sup>(1)</sup> جواباً آخر على قول الميرزا القمي وهو أنه حتى لو حصل الظن للعامي (كما لو حصل من الشهرة في كلمات القدماء) فهو غير حجّة لأنَّ دليل الانسداد إنما يثبت حجّية الظن للمجتهددين فقط كما في باب الظنون الخاصة كالظن الحاصل من خبر الواحد فهو حجّة لخصوص المجتهد، وفي باب الانسداد لا فرق بين الظن المطلق والظن الخاص من هذه الجهة، وإنما الفرق من جهة السبب، فالظن المطلق ليس له سبب خاص بخلاف غيره، وكلاهما حجّة على المجتهد لا على العامي، لأنَّ المجتهد هو الذي يفهم وجود معارض للخبر أو المخصوص أو المقيد وعدم وجودها.